بعض مظاهر ضعف العدل التربوي في التعليم المصري الحديث والمعاصر

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية
(تخصص أصول تربية)

إعـــــداد

الباحث / محمود محمود سعداوي إبراهيم

أ. د/ يوسف سيد محمود
استاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الفيوم

د/ أسماء عبدالسلام أحمد
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة الفيوم

مستخلص البحث :

يعتري التعليم المصري المعاصر بعض أوجه القصور، كما يواجه بعض المشكلات، والتي تُعد بمثابة مظاهر ضعف أصابته ،وترجع هذه المظاهر إما إلى أسباب مجتمعية عامة أو أسباب خاصة بالتعليم ،ومما لا شك فيه أن الوقوف علي هذه المظاهر وتحديدها بمثابة خطوة أولية في تقديم مقترحات أو تصورات من أجل تحقيق مزيداً من العدل التربوي في التعليم المصري المعاصر , وقد استهدف البحث الحالي الكشف عن بعض مظاهر ضعف العدل التربوي ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومن **أهم النتائج التي توصل إليها البحث :**

١. تعددت صور التفاوت الاجتماعي في التعليم ؛ مما أدى إلى ضعف العدل التربوي.
٢. أدت بطالة الخريجين ، وفك الترابط بين الشهادة والعمل ؛ إلى تدني أهمية التعليم ، وانخفاض العائد الاقتصادي للتعليم .

الكلمات المفتاحية : العدل التربوي ، الحديث ، والمعاصر .

abstract:

the egyption contemporay education is striked by some aspects of insufficiency. more over, it faces some problems which considered as the forms of its weakness. these forms turn back either to general reasons related to society or by special reasons related to education. and there is no doubt that stopping in font of these forms and limiting them is considered as the primitive step in presenting suggestions visualisation and achieving a lot of pedagogical justice in the egyptian contemporary education. the current research aims at discovering some forms of the pedagogical justice's weakness,the researcher used the analytical descriptive method these are the most important results that the researcher comes up with them.

1. the social disparity forms vary in education this, in turn, leads to the pedagogical justice's weakness.
2. the graduetes' unemployment and the unlinking between the certified and work leads to the comedown the importance of education and the decrease of the economical material return of education.

key words :educational justice - modern - contemporary

مقدمة

يعد العدل من القضايا المهمة التى انشغل بها المفكرون منذ القدم, فهذا أفلاطون فى كتابه الجمهورية يريد أن يصل بالإنسان إلى الفضيلة عن طريق تحقيق العدل المطلق؛ حتى يضمن بذلك سعادة الفرد والمجتمع ، كما يعد من القيم الإنسانية الأساسية التى جاء بها الإسلام وجعلها من مقومات الحياة وأمر بها, كما فى قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (النحل : ٩٠) , " وفى أوروبا هناك الكثير من المفكرين والفلاسفة الذين كانوا طلائع للثورة الفرنسية, والتى اتخذت لها شعار(الحرية والإخاء والمساواة) ومنهم : روسو, وفولتير, ومنتسيكيو, كما تمحورت كتابات العديد من الفلاسفة من غير الفرنسيين من أمثال : جون لوك, وهوبز, وديكارت, وهيجل حول العدل والمساواة, وفى العالم العربى ارتبط مفهوم العدل بقيام الدولة الحديثة، ومقاومة الاستعمار الأوروبى, كما انعكس فى كتابات كثير من رواد النهضة العربية مثل : الأفغانى, والكواكبى, ومحمد عبده, وامتداداً إلى كتابات سلامة موسى, وطه حسين, وكثيرٍ من المفكرين والكتاب فى عالمنا العربى المعاصر". (عمار ، حامد مصطفى ،٢٠٠٠ م ، المقدمة)

والعدل فى التعليم لا يُنظر إليه على أنه " تحقيق لمبدأ العدل الاجتماعي فحسب, بل هو أيضاً أمر ضروري من منظور التنمية الاقتصادية, إذ أن هذه الفئات المحرومة التى تتواجد في الريف أو أماكن التجمعات البشرية الأقل حظاً اقتصادياً، واجتماعياً، يمكنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة, وللوصول إلى العمالة الكاملة, ورفع مستويات الكفاية الإنتاجية, وترشيد أنماط الاستهلاك , وهذا يتطلب توفير الفرص التعليمية التي تتيح حداً أدنى من التعليم لجميع سكان المجتمع, وتتيح لمن يرغب مواصلة الطريق ألا يعوقه عمره الزمنى أو المستوى التعليمي الذي وصل إليه, أو انتماؤه الاجتماعي, أو المكان الذى يقطن فيه "(علي، سعيد إسماعيل ،٢٠١٧ م ، ص٧)

مشكلة البحث وتساؤلاته :

" إذا كانت معظم الدول قد أصدرت عدداً من التشريعات من شأنها أن تكفل العدل بين أفراد الأمة فى سعيهم للتعلم ، كالتشريعات الخاصة بمجانية التعليم، والمساواة بين الذكور والإناث، فضلاً عن أن قوانين التعليم المختلفة ولوائحه الخاصة بتنظيم العمل التعليمي من المفترض أن تطبق على الجميع دون تمييز "(علي ، سعيد إسماعيل ، ٢٠١٠م، ص ٢٢٢) ، بالإضافة إلي أن الدراسات السابقة قد رصدت العديد من المشكلات التي تنتقص من العدل التربوي ومنها : –

" أزمة المباني المدرسية؛ ذلك أنه ورغم ما تم بنائه وإصلاحه من مبانٍ ، فإن مصر بحاجة إلى آلاف من المدارس الجديدة ؛ لمواجهة الزيادة السكانية، وإلغاء الفترات، ومن ذلك أيضاً تحكم الامتحان– الذى يركز أساساً على الحفظ والاستظهار– فى التعليم، وكذلك ضعف فاعلية جهود محو الأمية" (حجي ، أحمد إسماعيل ،٢٠٠٤ م، ص٢١٨)

ومن هذه المظاهر أيضاً:" وجود التعليم الخاص ؛ لأنه يعد أحد مظاهر الطبقية في التعليم؛ حيث يؤدى خدمات لأبناء الفئات الميسورة دون غيرهم من أبناء الفقراء والضعفاء ؛ مما يجعله أداة لخلق الإزدواج الثقافى والتمايز الاجتماعي داخل المجتمع المصري، وهو ما يتنافى مع العدل التربوي المنشود"(محمود ، أحمد عباس السيد ، ٢٠٠٥ م، ص ٦٠).

كما يُعد التعليم الفني من مظاهر ضعف العدل التربوى فى التعليم المصري؛ حيث يلتحق به الطلاب من ذوي الشرائح الدنيا فى المجتمع, كما أنهم حصلوا على أدنى الدرجات فى الشهادة الإعدادية, فهناك كثير من المدرسين الذين يلتحقون بالتدريس فى هذا النوع من التعليم, هم من غير ذوي الحظوة, أما عن الأخلاقيات فحدث ولا حرج عن الإنفلات المؤسف والسلوكيات المحزنة, بالإضافة إلى ضعف إعداده لمتطلبات سوق العمل؛ لذا فهذا النوع من التعليم يمثل تعليم من الدرجة الثالثة (علي ، سعيدإسماعيل ، ٢٠١٥ م، ص ٣٥)، ولا ريب أن هذه المظاهر وتلك الفجوات تعوق دون تحقق العدل التربوي .

في ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:-

١- ما مظاهر التفاوت الاجتماعي في فرص التعليم ؟

٢- ما الآثار التربوية والاجتماعية التي ترتبت علي انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ؟

٣- ما أسباب ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين ؟

٤- ما المقترحات التي يمكن من خلالها تحقيق العدل التربوي في التعليم المصري؟

أهمية البحث :

يستمد البحث الحالي أهميته من الكشف عن بعض مظاهر ضعف العدل التربوي في التعليم المصري الحديث والمعاصر,ومن ثم إمكانية تقديم مقترحات لتحقيق العدل التربوى

أهداف البحث : يهدف البحث الحالي :-

١- الوقوف على مظاهر التفاوت الاجتماعي في فرص التعليم

٢- الكشف عن دور تعدد مسارات التعليم في ضعف العدل التربوي .

٣- التعرف على الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .

٤- تفسير ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين .

٥- وضع مجموعة من المقترحات التي يمكن من خلالها تحقيق العدل التربوي في التعليم المصري .

منهج البحث :

يستخدم البحث الحالي **المنهج الوصفي التحليلي** , "ولا يركز المنهج الوصفى على مجرد الوصف- كما يشير الإسم - أو على مجرد جمع البيانات فقط وإنما يتعداها إلى الفهم والمقارنة والتفسير, ومن ثم إلى التحليل المتعمق الذى يقود الباحث إلى استخلاص العلاقات, واقتراح الحلول لمشكلة الدراسة" (خطاب , على ماهر , ٢٠٠٨ م , ص ٢٤٧)

مصطلحات البحث :

العدل التربوى : Educational Justice

يُعرف العدل التربوى بأنه :" إعطاء كل فرد- أياً كان وضعه الطبقى أو جنسه أو لونه أو عقيدته أو مذهبه أو رأيه أو مركزه المالى أو موقعه الاجتماعى- حقه فى المسكن والمأكل والمشرب والتعليم والعمل، دون تمييز أو محاباة أو تفرقه بين المستحقين أو تدخل لهوى ، على نحو يسمح بتحقيق النمو الشامل لجوانب شخصية الفرد والمجتمع" (محمد سعد ، شحته ، ٢٠١٧ م، ص٥٠).

ويعرفه سعيد إسماعيل بأنه " حصول كل مواطن على حقه فى التغذية الفكرية والثقافية والعلمية والسلوكية والمهارية والوجدانية دون أن يحول بينه وبين ذلك عوائق الجنس أو النوع أو اللون، والعقيدة والمذهب، والرأى والمركز المالى، والموقع الاجتماعى ، وهو ما يعبر عنه فى بعض الأدبيات التربوية بديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية (علي ، سعيد إسماعيل ، ٢٠٠٨ م ، ص ١٣٨) .

ويعرفه الباحث تعريفاً إجرائياً بأنه: " إقرار حق الفرد فى التعلم أياً كان وضعه الطبقى أو جنسه على أن تتوافر الخدمات التعليمية، بحيث تكون مجانية ومستمرة ، وتراعى التباين بين الأفراد والبيئات ، وأن تحقق هذه الخدمات النمو الشامل لجميع جوانب شخصية الفرد"

خطوات البحث : يسير البحث الحالى على النحو التالي :-

- الخطوةالأولى : التفاوت الاجتماعي في فرص التعليم .
- الخطوة الثانية: الدروس الخصوصية .
- الخطوة الثالثة: بطالة الخريجين .

المحور الأول : التفاوت الاجتماعي في فرص التعليم:-

"إن للإنسان حقوقًا إنسانية عامة لا يستطيع أحد أن ينزعها منه، مثل حق التعليم بغض النظر عن لونه أو جنسه أو نوعه أو مذهبه أو عقيدته أو طبقته؛ وبالتالي فإن قصر التعليم على جنس دون آخر أو نوع دون آخر، وعقيدة دون أخرى أو طبقة دون أخرى يعد إخلالاً بالعدل التربوي، وفي سياق ما جرى في المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة من نزع النفوذ من الدولة في مجال التعليم وجعله مشاعًا في اقتصاديات السوق، أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي في التعليم ظاهرة أكثر تعقيدًا عن ذي قبل وباتت

تشمل معظم قنوات النظام التعليمي ومفرداته"(المركز القومي للبحوث التربويه والتنمية ، ٢٠٠٨ م ، ص ٢٢)، ويمكن تناول التفاوت الاجتماعي في التعليم من خلال:-

أ- التفاوت بين الأغنياء والفقراء:

"هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على أنماط التفاوت الاجتماعي في التعليم منها الفقر، والذي يؤثر بشكل كبير على الاستبعاد من التعليم وخاصة في الريف ومحافظات الصعيد؛ وبالتالي يظل أطفال الفقراء دائمًا على هامش نظام التعليم؛ فالفقر الاقتصادي هو عنصر كامن في عدم التمكين الاجتماعي والاستبعاد من الالتحاق بالتعليم" (بيومي ، عبدالله ، وآخرون ، ٢٠١٠ م ، ص ص ١٧-٢٠).

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن الرجوع إليها للتأكيد على التفاوت الاجتماعي في التعليم المصري بين الأغنياء والفقراء، ومن هذه المؤشرات معدل الالتحاق والقيد، ومعدل التسرب، ومعدل الانتقال بين المراحل الدراسية، وكذلك معدل النجاح والتخرج.

"ومن مظاهر ضعف العدل التربوي بين الأغنياء والفقراء كذلك: انحياز الإنفاق على التعليم لصالح الفئات السكانية الثرية؛ حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي ٤٠% من الإنفاق الحكومي الكلي بما فيه قطاع التعليم يُخصص للفئات السكانية الأعلى دخلاً بينما لا تتلقى الفئات السكانية الأقل دخلاً سوى ٧% فقط"(zahir el Din , others ,2006 ,p 43).

فهناك إذن تفاوت اجتماعي بين الأغنياء والفقراء في فرص التعليم سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي، ومرجع هذا التفاوت إلى السياق الاجتماعي الذي ينشأ فيه الأطفال للفقراء، ومرجعه كذلك إلى السياقات المجتمعية ككل، والتي تحول دون قيام التعليم بدوره كأداة للحراك الاجتماعي.

ب- التفاوت بين الذكور والإناث:

أشارت وثيقة الإعلان العالمي حول التربية للجميع، والصادر عن المؤتمر العالمي المنعقد بجوميتان بتايلاند عام ١٩٩٠م، إلى ضرورة اعتبار التعليم حقًا للجميع، مؤكدة على أهمية المساواة بين الذكور والإناث، في الإفادة من الفرص التعليمية، وإزالة التفاوتات والتمايزات الطبقية في ميدان التربية والتعليم(الأمم المتحدة، ١٩٩٠ م، ص ص ١-٦) ، "فالعدل التربوي يقتضي أن يحظى الذكور والإناث بفرص متساوية في الالتحاق بالمدرسة، وأن ينعموا بطرق تعليم غير مقولبة، وتوجيه أكاديمي لا يعرف الانحياز نحو

أي من الجنسين، كما تفترض المساواة في التحصيل الأكاديمي والمؤهلات العلمية، وكذلك فرص عمل متساوية(اليونيكسو ، ٢٠٠٣ م ، ص ٤٤).

وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن التمييز بين الذكور والإناث في التعليم يرجع إلى خمسة أسباب رئيسة هي(زعتر ، وفاء محمد ، ٢٠٠٧ م، ص ص ٩-١٣):

- **اتجاهات المجتمع:** نتيجة بعض القيم والتقاليد السائدة بين بعض الشرائح الاجتماعية.
- **التنشئة الاجتماعية:** حيث يُنظر إلى الإناث دائمًا على أن قدراتهن محدودة، وأنه يجب تزويجهن مبكرًا للتخلص من أعبائهن.
- **الإعلام والتعليم:** فالدور السلبي لوسائل الإعلام الجماهيري والكتب المدرسية والأدبية التي تعيد إنتاج الاتجاهات والأفكار التقليدية فتعمل على تصوير الإناث في صورة جاهلات مستهلكات للأزياء والكماليات.
- **المستوى الاقتصادي والاجتماعي:** حيث يؤثر المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة المصرية على تعليم الإناث بصورة أكبر من تأثيره على الرجال.
- **التقاليد القديمة:** حيث الزواج المبكر للإناث، والبنت ليس لها إلا بيتها.

فتعليم الإناث في مصر، يعاني الكثير من أوجه القصور، والتي جعلته متفاوتًا مع تعليم الذكور، ويرجع ذلك في الغالب إلى المستوى الاقتصادي للأسرة أو العادات والتقاليد الموروثة، وخاصةً في الريف والمجتمعات الفقيرة والتي قد تضحى بتعليم البنت من أجل استكمال تعليم الولد.

ج- التفاوت بين الريف والحضر:

تتعدد صور التفاوت بين الريف والحضر في فرص التعليم؛ فهناك مظاهر ومستويات متعددة لهذا التفاوت؛ حيث اتساع الفجوة بين الشرائح الاجتماعية، وبين النوع الاجتماعي في مستويات التعليم ونوعياته والقدرة على الاستمرار فيه، فالموقع الجغرافي يمثل أحد العوامل الإضافية التي تزيد من التفاوت في مجال التعليم، وترتبط في الوقت نفسه بتوجهات التنمية وسياساتها في علاقتها بالموقع الجغرافي"(الشاعر ، هبة أحمد ، ٢٠١٨ م، ص ٣٣٣).

ويُعد البعد عن مكان المدارس سببًا هامًا من أسباب الهدر وذلك على الأخص بالنسبة للأطفال الصغار في المناطق الريفية الذين يحتاجون إلى مدارس قريبة من منازلهم، فالتلاميذ الذين يلتحقون بمدارس بعيدة عن منازلهم غالبًا ما يكون من الصعب عليهم مواصلة تعليمهم المدرسي في مدارس تقع على مسافات بعيدة عن مسكنهم" (Richard J, Murance ,2007 ,p162)، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تمييزًا في الموارد المادية والبشرية لصالح مدارس الحضر على حساب مدارس الريف.

مما سبق يمكن القول بأن هناك تفاوتاً بين الحضر و الريف لصالح الحضر، سواء في فرص التعليم أو جودته؛ مما يخل بالعدل التربوي، وعلى الرغم من بعض المحاولات الحكومية توفير الفرص التعليمية لأبناء المناطق النائية إلا أنها لم تنجح في تحقيق العدل التربوي، وذلك في مراحل التعليم قبل الجامعي، أما عن التعليم الجامعي فيظهر ذلك الخلل جليًا في قصور إمكانات الجامعات الإقليمية.

المحور الثاني: الدروس الخصوصية: - Tutoring Private

تُعرف الدروس الخصوصية بأنها : "كل جهد تعليمي يحصل عليه التلميذ خارج الفصل المدرسي بحيث يكون هذا الجهد منتظمًا ومتكررًا وبأجر، ويُستثنى من هذا ما يقدمه بعض الآباء لأبنائهم في صورة مساعدات تعليمية في المنزل"(الرشيدي ، بشر صالح ، ٢٠٠٤ م ، ص ٢٨٥).

ولا تُعد الدروس الخصوصية ظاهرة جديدة؛ فالمتتبع لتاريخ التعليم في مصر منذ أقدم العصور، يجد أن الدروس الخصوصية نشأت في الأصل لتعبر عن لون من ألوان الطبقية انفرد بها أبناء الخاصة من الحكام والأعيان والأثرياء؛ ذلك أن رجال هذه الطبقة ترفعوا عن أن يختلط أبناءهم بأبناء العامة في المدارس العادية، وأعرضوا عن أن يتلقوا تعليمًا مماثلاً لتعليم أبناء العامة، وخاصة بعد أن تقررت مجانية التعليم، فقد ظل بعض أولياء الأمور ينظرون إلى الدروس الخصوصية على أنها بديل للمصروفات؛ فالتلاميذ يذهبون إلى المدارس ليتلقوا تعليمهم بالمجان، ثم يعودون إلى البيت ليتلقوا تعليمهم بالمال"(علي ، سعيد إسماعيل ، ١٩٨٤ م ، ص ص ٢٠١-٢٠٢).

وقد تزايدت ظاهرة الدروس الخصوصية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م؛ نتيجة الهجرة المتزايدة إلى دول الخليج، وبدء مرحلة الانفتاح الاقتصادي، اللتين كانتا لهما أبعادهما ونتائجهما الاجتماعية الخطيرة على الأسرة، والتي تمثلت بصفة خاصة في غياب إشراف الأسرة على أبنائها، ومن ثم لجأت إلى الدروس الخصوصية كنوعًا من الأب البديل، أو انعكاسًا لعقدة ذنب ترى فيها تعويضًا ماديًا من المغتربين لأبنائهم أو نتيجة لعجز الدولة عن أن توفي المعلمين أجورهم العادلة؛ فاضطروا إلى البحث عن مصدر للدخل خارج المدرسة، وتزامن ذلك مع تدنى مستوى التعليم في المدارس الرسمية"(بهاء الدين ، حسين كامل، ١٩٩٧ م ، ص ١٢٩-١٣٠)، ثم انتشرت وتنامت هذه الظاهرة عبر عقود، لتتحول إلى مرض مزمن، وأزمة سرطانية بالنسبة لمجتمع المدرسة المصرية، أصابت النظام التعليمي بالوهن"(عمار ، حامد مصطفى ، ١٩٩٧ م ، ص ١٢٣).

كذلك أصبح المعلمون من محترفي الدروس الخصوصية يشكلون جماعة مصالح وضغط حقيقية لمقاومة أي جهود حقيقية لإصلاح التعليم، بالإضافة إلى ما تقوم به هذه الجماعات من استنزاف مالي لموارد وأسر ملايين من الطلاب والطالبات، وقد دفعت ضغوط تكاليف الدروس الخصوصية إلى محاولة التخفيف على الأسر من تقنين ما يُسمى "بالمجموعات الدراسية"، والتي هي في الحقيقة دروس خصوصية تتم داخل المدرسة، وذلك بالقرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٤م، وتعديلاته بالقرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠١م"(حسام بدراوي ، محسن يوسف ، ٢٠١٤ م ، ص ص ٤٣-٤٥)، كما تم تعديله بالقرار الوزاري رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦م، وقد حدد هذا القرار الاشتراك في هذه المجموعات بمبالغ مادية وصلت في بعض الأحيان إلى سبعين جنيهًا"، يبلغ نصيب المعلم منها ٩٠%(وزارة التربية والتعليم ، قرار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦ م)؛ وبذلك أصبحت مجموعات التقوية صورة مقننة من الدروس الخصوصية.

وجدير بالذكر أن ظاهرة الدروس الخصوصية تشكل خطورة كبيرة على العدل التربوي ؛ لأنها لا تتيح للطلاب فرصًا متكافئة من الناحية التحصيلية، وتؤثر في سلوكهم؛ إذ تبعدهم عن جو الصف والمشاركة الاجتماعية في الدروس وبالتالي تؤثر في قدرتهم على التكيف الاجتماعي والتفاعل مع المعلم أثناء التدريس؛ مما يؤدي إلى فقدان ثقتهم

بالمدرسة باعتبارها مؤسسة لها أهداف تربوية اجتماعية"(البوهي ،فاروق شوقي ، ١٩٩٤ م ، ص ٢٤)، فالدروس الخصوصية تُفقد المدرسة أول معايير "الأنسنة"، وتحول العلاقة بين المعلم والتلميذ من علاقة إنسانية إلى علاقة تجارية تخضع لحسابات الربح والخسارة كما أن تدخل الوزارة لمواجهتها عن طريق مجموعات التقوية يُعد تكريسًا للمبدأ ويؤكده، ولا ينفيه، فيصبح دخولها لمواجهة ظاهرة سلبية تأكيدًا لوجودها، حتى وإن كان بمقابل أقل من تكلفة الدروس الخصوصية"(عبدالله ، خالد عبدالفتاح ، ٢٠١٧م ، ص ٣٥).

كما تُعد الدروس الخصوصية أداة لترسيخ عمليات التلقين وتخزين المعلومات واسترجاعها، وينعدم معها الفهم والحوار والمناقشة ومحاولة تنمية قدرات التفكير والإبداع، حيث تم اختزال عملية التعليم والتعلم إلى حدود لا تتعداها من التلقين والحفظ والتذكر والاسترجاع، بالإضافة إلى أن معظم الطلاب لا يعنيهم الاستماع للمعلم في الفصل؛ لأن تعليمه الحقيقي سوف يتم من خلال الدروس الخصوصية"(عمار ، حامد مصطفي ، وشحاته ، صفاء أحمد ،٢٠١٢ م،ص ١٥٧)، ولعل هذا يتفق مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات الميدانية(عادل ، ظلال محمد ، ٢٠١٥ م، ص ١٥٣) من أن: الاعتماد على الدروس الخصوصية في المدارس الثانوية الحكومية يقف وراء الغياب المتكرر لطلابها،ولا يقتصر تأثير الدروس الخصوصية علي غياب الطلبة في المرحلة الثانوية بل ويمتد تأثيرها كذلك إلى حضور التلاميذ إلى المدرسة في المرحلة الإعدادية وخاصة الصف الثالث الإعدادي، فالطلاب في هذا الصف يرغبون في الحصول على مجموع درجات أعلى يمكنهم من الالتحاق بالثانوية العامة، والمدرسة- من وجهة نظرهم- قد تقف عائقًا أمام تحقيقهم لهذا الهدف؛ لذا فهم يفضلون عدم الذهاب إليها،والاكتفاء بالتعليم الموازي .

ويحتاج التعليم الموازي إلى رصيد مادي لا يستطيع غير القادرين ماديًا دفع نفقاته، وبالتالي تقل فرصهم في الحصول على الفرصة التعليمية الجيدة، ومن ثم فقد يصبح التلميذ القادر ماديًا الذي قد يكون الأقل ذكاءً متفوقًا عن التلميذ الفقير الذي قد يكون أكثر ذكاءً"(رمزي ، ناهد ، وآخرون ، ٢٠٠٧م ، ص ص ١٦٥-١٦٦)، وبذلك تكون الدروس الخصوصية قد تجاوزت مبدأ تكافؤ الفرص لصالح الطلاب القادرين على تحمل

تكاليفها، وضد الطلاب الذين ينوء أولياء أمورهم بحمل تكاليفها أو يعجزون عن أحمالها تمامًا، وبذلك تسهم الدروس الخصوصية وتداعياتها في تسليع عملية التعليم، وإعلاء قيمة الثروة والمال وإمكاناتها في اكتساب القوة والمكانة لدى الطلاب"(عمار ، حامد مصطفي ، وشحاته ، صفاء أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٥٧).

ولا يتوقف تأثير الدروس الخصوصية عن إرهاقها لميزانية الأسرة التي تواجه عادة عدداً كبيراً من المطالب والتكاليف ، ولكنها تتبدى في افتقادها ثقة الطالب مع معلميه ؛ فالطالب يعلم أن واجب المعلم في المدرسة أن يشرح ويعلم ويبسط المادة العلمية ، بحيث لا يخرج من قاعة الدرس إلا وهو على علم كاف بها ، ومن ثم فسوف ينظر إلى الدروس على أنها تحايل واستغلال ، وإذا نظر الطالب إلى معلمه هذه النظرة ؛ فقد المعلم مصداقيته أمام الطالب ، وبالتالي فقد قدرته على التأثير الأخلاقي الإيجابي ، وأن يكون قدوة سلوكية رفيعة المستوى" (علي ، سعيد إسماعيل ، ١٩٩٨ م ، ص ص ٨٠-٨١).

المحور الثالث : بطالة الخريجين :-

يقتضي العدل التربوي أن يحصل كل خريج في المجتمع على فرص متكافئة مع الآخرين في الحصول على العمل المناسب لشهادته العلمية، ومجال تخصصه الأكاديمي والمهارات المطلوبة عند التقدم لطلب عمل أو وظيفة؛ وذلك لأن التفرقة والتمييز بين المواطنين في هذا الجانب يؤدي- فيما بعد- إلى الإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، الذي تكفله الدولة بنص دستورها، بل ويفقد بعض الطلاب الرغبة في التعليم، فضلاً عما يزرعه التمييز بين المواطنين في هذا الصدد من بذور الشك تجاه مصداقية الدولة فيما يتعلق بمبدأ ديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية بين كافة أبنائها المواطنين، بل ومبدأ العدل التربوي بين المواطنين"(حسن ، رضا محمد ، ٢٠٠٥ م، ص ٥٥).

ويتحقق العدل التربوي في التوظيف عن طريق توخي العدل والمساواة والتكافؤ في فرص العمل والتوظيف، وعدم التمييز في شغل الوظائف على أساس اعتبارات أخرى، غير قدرات الخريج وإمكاناته العلمية، ومواهبه ومناسبتها لنوع وطبيعة العمل.

وتشكل بطالة المتعلمين السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، وتشكل تهديدًا واضحًا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي، وليس هناك ما هو

أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من هؤلاء العاطلين المتعلمين، وهذه هي إحدى سمات مشكلة البطالة في الوقت الحاضر؛ حيث تتفشى البطالة بين المتعلمين"(عليوه ، حسين رجب ، عليوه ، محمد علي ، ٢٠٠٧ م، ص ٧٨)، والتي تؤدي بلا شك إلى قلة الطلب الاجتماعي على التعليم، نتيجة انخفاض العائد الاقتصادي للتعليم؛ بحكم ارتفاع معدلات البطالة بين الأعلى تعليمًا مقارنة بمن هم أقل تعليمًا.

وقد أرجعت إحدى الدراسات(البندي ، عاصم عبدالنبي ، ٢٠١٤ م ، ص ٢٠٣) "ارتفاع معدل البطالة بين خريجي التعليم الفني إلى: ضعف مهارات خريجيه، وتدني توافقها مع متطلبات سوق العمل، وانفصال منظومة التعليم الفني عن الواقع التكنولوجي الراهن لسوق العمل، وغياب صيغة تنظيمية تضع هذا التعليم في السياق العام لدوائر الأعمال في مصر"، كما توصلت إحدى الدراسات(مخلص ، محمد محمدي ، ٢٠٠٧ م ، ص ٢٧) إلى: "أنه نتج عن ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات من حملة المؤهلات العليا انتشار ظاهرة هبوط المؤهلات التعليمية بسوق العمل (نكسة المستوى التعليمي)، وقد نتجت هذه الظاهرة عن زيادة العرض من الخريجين أكثر من الطلب، مع ميل أصحاب العمل لتفضيل الأكثر تعليمًا، والأعلى مؤهلاً"، ويرجع البعض ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين إلى أسباب يرجع بعضها إلى النظام التعليمي، وبعضها الآخر إلى عوامل خارجة عن هذا النظام مثل طبيعة نمو الاقتصاد المصري، ومدى اتساق النمو بين قطاعاته المختلفة، فضلاً عن الجهود التي تبذلها دول الخليج العربي للاعتماد على العمالة الوطنية من أبنائها وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة(عابدين ، محمود عباس ، ٢٠٠٣ م ، ص ٢٨٨).

ويرى البعض: " أن الربط بين التعليم وفرص العمل يعد مفهومًا ضيقًا؛ لأن التعليم الآن أصبح حقًا للإنسان بصرف النظر عن فرص العمل؛ لأن ربط التعليم بسوق العمل يعني أن يظل التعليم يتسع ويضيق حسب ظروف سوق العمل وذلك يلبي حاجات العمل ويهمل الحاجات الأساسية للإنسان، فالعالم يسعى إلى تحقيق التعليم للجميع والتفوق للجميع، بمعنى إتاحة فرص التعليم أمام الجميع حتى يتحقق المجتمع المتعلم(بدران ، شبل ،٢٠٠٢ م ، ص ٦٨).

وهناك وجهة نظر– يتفق معها الباحث – تري أن النظر إلى مشكلة البطالة على أنها فقط مجرد اختلال بين قوى العرض وقوى الطلب في سوق العمل إنما هو تبسيط مخل يقف بالمشكلة عند أضعف دلالاتها وأبسط أبعادها؛ فهي تنطوي على أبعاد متعددة أهمها (جاد ، كامل ، ٢٠٠١ م ، ص ص ٧٦–٧٧) :-

- مشكلة التفاعل المتبادل بين النظام التعليمي، وسياسات العمالة والأجور.
- هي مشكلة اختلال بين التوقعات المهنية التي يولدها النظام التعليمي لدى خريجيه، وفرص العمل المتاحة بسوق العمل.
- مشكلة هياكل الأجور والمرتبات الإدارية، ومتطلبات تأهيلية متضخمة للحصول على عمل لا يرتبط بالمتطلبات التعليمية الحقيقية للمهن المتاحة.
- مشكلة غياب الرؤية الواضحة في اتخاذ القرارات سواء بالنسبة للسياسة التعليمية أو سياسات العمالة والأجور.

وبناءً على ما سبق ، فإن من أهم وظائف التعليم الفني والتعليم الجامعي إعداد القوى العاملة المدربة لتلبية احتياجات سوق العمل، وهذا يقتضي بالضرورة أن يرتبط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتجسير العلاقة بينه وبين المؤسسات الإنتاجية حتى يتعرف على احتياجاتها من التخصصات المختلفة ويعمل على توفيرها؛ وبالتالي يقل معدل البطالة بين المتعلمين.

نتائج البحث :

١- إن الدروس الخصوصية قد أساءت إلى كافة أطراف العملية التعليمية: طلابًا لا يعتمدون على أنفسهم، ومدرسين تجارًا في سلعة التعليم، وأولياء أمور مرهقين من تكاليف تلك الدروس، وساد الظلم الاجتماعي والتربوي في التعليم للفئات الفقيرة؛ نظرًا لتفشي هذه الظاهرة وانتشارها.

٢- تمثلت صور التفاوت الاجتماعي في فرص التعليم في التفاوت بين الأغنياء والفقراء ، والتفاوت بين الذكور والإناث ، والتفاوت بين الريف والحضر ؛ مما أدى إلى ضعف العدل التربوي

٣- أدت بطالة الخريجين ، وفك الترابط بين الشهادة والعمل ؛ إلى تدني أهمية التعليم ، وانخفاض العائد الاقتصادي للتعليم .

توصيات البحث

يقوم الباحث في الجزء الحالي مجموعة من التوصيات والتي ترنو إلي تحقيق مزيدا من العدل التربوي في التعليم المصري ، وتتمثل هذه التوصيات في:-

١- التوسع في إنشاء المداس الحكومية في المناطق النائية والمهمشة من أجل توفير فرص تعليمية عادلة لجميع أبناء الشعب المصري .

٢- دعم تعليم الإناث ؛ من أجل تضييق الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث سواء في الالتحاق بالمدرسة أو الاستمرار فيها .

٣- العمل علي تحسين الأوضاع الاقتصادية للمعلمين مع تفعيل القانون الذي يجرم الدروس الخصوصية .

٤- تحسين العلمية التعليمية دخل المدارس الحكومية ؛ حيث أن سوء العلمية التعليمية بها ، هو في غير صالح الفئات الاجتماعية المتدنية والتي يعتمد أبناؤها على المدرسة في عملية التعليم .

٥- توفير برامج تدريبية للشباب بعد التخرج ؛ حيث إن الشهادة الجامعية لم تعد علامة علي توافر متطلبات الوظائف في عصر اقتصاد المعرفة .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :-

أحمد عباس السيد محمود: مبدأ العدل في الفكر الإسلامي وإمكانية تحقيقه في المجال التربوي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية بأسوان ، جامعة جنوب الوادي ، ٢٠٠٥ م.

الأمم المتحدة: الإعلان العالمي حول التربية للجميع وهيكلية العلم لتأمين حاجات التعليم الأساسية، الهيئة العليا المشتركة للمؤتمر العالمي للتربية للجميع، نيويورك، ١٩٩٠م.

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ومكتب اليونيسكو الإقليمي :الحق في التعليم رؤى وتوجهات،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،٢٠٠٨ م

اليونسكو: تقرير عالمي خاص بالتعليم للجميع عن التكافؤ والمساواة بين الجنسين والتعليم للجميع للمساواة، ترجمة مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، منشورات اليونسكو، باريس، ٢٠٠٣م.

حامد عمار: نحو تجديد تربوي ثقافي: دراسات في التربية والثقافة (٥)، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م.

ـــــــــــ: في تقديمه لكتاب محسن خضر : من فجوات العدالة فى التعليم ,سلسلة آفاق تربوية متجددة, الدار المصرية اللبنانية , القاهرة ,٢٠٠٠م.

حامد عمار، و صفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين ,الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , ٢٠١٢ م .

حسام بدراوي،ومحسن يوسف: الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري، تقديم إسماعيل سراج الدين، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٤م.

حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، دار المعارف , القاهرة , ١٩٩٧م.

خالد عبد الفتاح عبد الله: تطوير منظومة التعليم.. الانعكاسات الاجتماعية والثقافية، مجلة الديمقراطية، السنة (١٧)، العدد (٦٨)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٧م.

رضا محمد حسن: مجانية التعليم العالي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في مصر من ١٩٦٢- ١٩٩٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥م.

سعيد إسماعيل على : التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين، عالم الكتب , القاهرة , ١٩٩٨م

ـــــــــــــــ: موسوعة أصول الفقه التربوي الإسلامي ،ج١ ، مدخل إلي التربية الإسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠١٠ م .

ـــــــــــــــ: القابلية للاستعباد، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٥ م ، .

ـــــــــــــــ: الضلال والإفتراء في تعليم الفقراء , عالم الكتب, القاهرة, ٢٠١٧ م

شبل بدران: التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

شحته محمد سعد موافى , مقومات العدل التربوى فى القرآن الكريم والسنة النبوية وتداعياتها على المجتمع المصري المعاصر, رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية, جامعة بنها, ٢٠١٧م.

ظلال محمد عادل: رؤية مقترحة لمواجهة ظاهرة الغياب المتكرر لكلاب المرحلة الثانوية الحكومية "دراسة ميدانية"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، عدد (٣٢)، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، أكتوبر ٢٠١٥م.

عاصم عبد النبي البندي: مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٤م.

عبد الله بيومي وآخرون: متطلبات تحقيق التمكين الاجتماعي في مرحلة التعليم الأساسي "دراسة ميدانية"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٠م.

عفاف محمد جايل: بعض معوقات تطبيق مبدأ تكأفؤ الفرص التعليمية في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، ٢٠٠٠م .

على صالح جوهر, ميادة محمد الباسل : متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين , ورقة بحثية مقدمة إلى : المؤتمر العلمي التاسع بعنوان : التعليم والعدالة الاجتماعية , كلية التربية , جامعة سوهاج , ٢٥ – ٢٦ ابريل ٢٠١٥ م .

علي ماهر خطاب: مناهج البحث في العلوم التربوية و الاجتماعية ،الأنجلو المصرية ،القاهرة،٢٠٠٨ م

كامل جاد: التعليم الثانوي الصناعي في مصر في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.

محمد محمدي محمد مخلص: دراسة مقارنة لنظام تدريب معلمي التعليم الثانوي الصناعي أثناء الخدمة في مصر وأمريكا وألمانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٧م.

محمود عباس عابدين: قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية ، سلسلة آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

منى البرادعي: عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر: المؤشرات والتفسيرات، في التعليم العالي في مصر: "هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟"، أسماء البدري (محرر)، مجلس السكان الدولي، القاهرة، ٢٠١٢م.

هبة الله محمد محمود الفقي :دراسة تحليلية لجهود جسر العلاقة بين التعليمين الديني والمدني في مرحلة التعليم الأساسي في مصر المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ،٢٠١٩ م.

وزارة التربية والتعليم: قرار وزير التربية والتعليم رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٦م بشأن مجموعات التقوية بالمدارس، مكتب الوزير، القاهرة، ٢/١٠/٢٠١٦م.

ثانياً: المراجع الأجنبية :-

Richard J,Murance: "Improving the Education of Children Living in Poverty", American Educational research Journal, vol. 17, no, 2, 2007.

Zahir El Din, Others: "Education finance in Egypt", Unisco, paris, 2006.